

باريس في ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٢

## تساؤلات الثالث عشر من تشرين

الثالث عشر من تشرين، ذكرى سقوط المعقل الحرّ تحت نير الاحتلال السوري، بعدما وقع أبطال جمهورية "شتورا بارك أوتيل" صكّ الخيانة لاستقدام جيش غريب يدّعي الأخوة والصدّاقة، والقيام بانقلابٍ دام ضدّ شرعية الحكم المؤتمن على استمرار وجود الوطن. وحيث حرّم الجيش الإسرائيلي على نفسه الدخول، سمح لنفسه الجيش السوري بأفطع، فاجتاح وانتكح حرمي وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، فنهب وحرق... وكلّ ذلك بعد أن أصبحا بعهدة الياس الهراوي وحكومته وقائد جيشه إميل لحود. هؤلاء الذين لم يأبهوا لجرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش السوري بحق جيشهم، بعد أن أوقف النار ممتثلاً لأوامر شرعيتهم الانقلابية الجديدة.

وتمثيل أركان هذا الحكم دور "القرود الحكماء" الذين لا يرون ولا يسمعون، وبالتالي لا يتكلمون، لن يعفيهم من مسؤولية المشاركة في الجريمة. هم شركاء بصمتهم عن اغتيال الأسرى، وعن إخفاء المعلومات المتعلقة بمصير المفقودين من الجنود والمواطنين. وليس هناك من مرور زمن على الجريمة، وعلى المسؤولين أن يتعظوا "ببينوشيه" و"بابون" و"توفيه"، وبلانحة طويلة في اليوسنة والكوسوفو، من أسماء المتورطين بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الذين ستستمرّ ملاحقتهم حتى آخر مجرم منهم.

بعد مضي اثني عشر عاماً على ذكرى الثالث عشر من تشرين لا بد أن نتساءل، ومن حق كل مواطن أن يتساءل، ماذا جنى لبنان من هذه العملية؟

هل كان الثالث عشر من تشرين نهاية كابوس، أم كان بداية الكابوس؟

هل كان الثالث عشر من تشرين يوماً تاريخياً، أم كان عاراً تاريخياً؟

هل كان اتفاق الطائف حلاً لعودة السيادة، أم كان خدعة لإلغاء الوطن؟

وإذا كان هناك خادع ومخدوع، فمن هو الخادع ومن هو المخدوع؟ وهل هناك من موقع لهؤلاء في بناء الوطن؟ ومتى كانت الأوطان تُبنى على الخداع؟

أين العرب الذين لمسوا "شعباتهم" وذقونهم تعهداً بضمان تنفيذ الاتفاق؟ أين كلمة الشرف التي أعطيت، وهل كانت كلاماً في ليل الطائف محاه نهار المتربّصين شراً في دمشق؟

أين هي الوحدة الوطنية؟ وهل تُبنى برجال دين يقرأون بيانات المخابرات التي تحرّض على العصبية الطائفية؟ أم بإبعاد العلمانيين، أصحاب الفكر السياسي المتحرّر من الطائفية، والذي يرسّخ المواطن في إنسانيته؟

أين ثقافة الوحدة الوطنية؟ أين نموذج الحكم في الوحدة الوطنية؟

أين حوار المثقفين على شبكات التلفزة؟

هل يُربى أولادنا اليوم على عبادة الله أم على عبادة الحاكم؟

وهل ما زال الناس يولدون أحراراً؟...

ولكن أين صار الأولاد؟ هل صحيح أن الأهالي يعجزون عن دفع تكاليف الدراسة؟ والشبان يرحلون، ومنهم من دون عودة، حاملين معهم جراحاً مثخنة تدمي نفوسهم قبل أجسادهم.

من أفلس الوطن؟ الاحتلال أم عملاؤه؟ أم الاثنان معاً؟

ماذا عن بيع المؤسسات بالتراضي، وعن تلزيم المشاريع بالتراضي؟ وهل صحيح أن الاقتصاد اللبناني مسروق، وليس مكسوراً؟

وقبل أن ننسى، ماذا عن القضاء، هل صحيح أنه أصبح أداة بيد السلطة القمعية؟

هل صحيح ما يقال بأن العدالة أصبحت أي شيءٍ آخر غير العدالة؟ فهي استنسابية، وانتقائية، ووقائية، وبصورة خاصة تشهيرية إعلامية؟!

وهل صحيح أيضاً أن المعارض في الديمقراطية السورية يستحقّ جميع التهم، وتُفرض بحقه جميع العقوبات، ومن ثم تبدأ محاكمته على صفحات الصحف وعلى شاشات التلفزيون؟!

لقد استطاع "الحكم العميل" في لبنان أن يلغي خلال اثني عشر عاماً ما حققه العالم من تقدّم في حقل التشريع بمدة ألفي عام... أفلا يُعدّ هذا إنجازاً كبيراً، ورقماً قياسياً في بلورة الظلامية الحديثة؟!

وينتهي العمر ولا تنتهي الأسئلة...

أسئلة لا نطرحها على أنفسنا، بل على الذين تبنّوا الطائف حلاً، سواء كانوا من الخادعين أو من المخدوعين ويرفض كبرياؤهم الاعتراف بالخطأ، وبيبرزون الجريمة دائماً بجريمةٍ أسوأ منها. كما يصرّ بعضهم على إقامة النذور لشفيح "الأشياء الضائعة"، علّه يعيد السيادة والاستقلال إلى الوطن، ويعمّر اقتصاده ويعيد أبنائه!! متناسين أن الأعجوبة الإلهية هي نقطة التلاقي بين سعي الإنسان وإرادة الله، وليست هروباً من مواجهة الواقع، ولا انتظراً مميّناً، كما أنها ليست استنكاراً وتكراراً لما يفعله الآخرون، ولا انحناءً وانكفاءً أمام الشر.